

المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام يعقد قريباً

الميثاق، تواكب نجاح الحملة الأمنية

مواجهة الإرهاب

فرض عين

«جعار» أهنة..

الخطاب، المسكوت عنه:

وصفة علاج..

أم دعوة انتحار؟!

بحثا عن الإجابات في بني ضبيان..

«الاختطاف».. أسئلة معقدة؟!

من يدرج

كرة الشلح بين

صدايا المكلا وروكبا؟!

صناع العدالة

دور السلطة

القضائية

في مكافحة

الفساد

غدا.. الهلال يستضيف

الصفاء اللبناني بصنعاء

برعاية الأمين العام

دائمة أمانة العاصمة تعقد اجتماعها الأربعاء

استعراض جوانب عملية البناء التنموي والديمقراطي التي يقودها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر.

أشار الخولاني إلى أن اجتماع اللجنة الدائمة المحلية بإمانة العاصمة سيقيم أمام تقارير لجان التنسيق المكلفة بمتابعة تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية والمجالس المحلية ومناقشة الجوانب التنفيذية للبرنامج، مع التركيز على نتائج مؤتمرات الفروع وما خرجت به من توصيات لاستيعابها وفقاً لما يقرره أعضاء اللجنة الدائمة المحلية. وأضاف رئيس فرع المؤتمر بإمانة العاصمة أن دائمة أمانة العاصمة ستستعرض عدداً من التقارير والوثائق منها الكلمة التوجيهية للأمين العام والتقارير التنظيمية وتقريب هيئة الرقابة وغيرها من المواضيع المدرجة في جدول أعمالها.

الميثاق-صنعاء:

تتعد اللجنة الدائمة المحلية بإمانة العاصمة دورتها الاعتيادية الثالثة صباح الأربعاء القادم برعاية الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس المؤتمر الأمين العام وتحت شعار «معاً لتفعيل العمل التنظيمي وتطويره والمشاركة الفاعلة في تعزيز النهج الديمقراطي والتعمسوي».

وأوضح الأخ جمال عبدالخالق الخولاني رئيس فرع المؤتمر بإمانة العاصمة أن الاجتماع سيقيم أمام أبرز الأنشطة التي شهدها الساحة التنظيمية والوطنية منذ انعقاد الدورة الماضية في ابريل ٢٠٠٧م حسبى الأن.

الموجهة لاستكمال

الاصلاحات

السياسية

والاقتصادية

والقانونية

للفترة القادمة.

خلفاً للوقوف أمام

التطورات الإقليمية

والدولية التي

استجدت

خلال

الفترة ما

بين

انعقاد

دورتى

المؤتمر العام.

وأكدت المصادر أن المؤتمر العام السابع الدورة الثانية سيناقش العديد من القضايا والموضوعات المتعلقة بالشأن الوطني والتنظيمي والخروج ازائها بقرارات وتوصيات.

علمت «الميثاق» من مصادرها المطلعة أن قيادة المؤتمر الشعبي تقوم بالتحضيرات والاستعدادات اللازمة وعلى مختلف الصعد وذلك لعقد المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام الدورة الثانية خلال الفترة القليلة القادمة.

وسيقيم المؤتمر العام الذي يعقد برئاسة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام أمام المستجندات على الساحة الوطنية والسياسية والاقتصادية والموضوعات المتعلقة بنتائج الحوار مع أحزاب المعارضة في اللقاء المشترك والاتفاق الذي تم التوصل إليه معها على تأجيل الانتخابات وتتمديد فترة مجلس النواب الحالي. وأضاف المصادر أن الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع ستقف أيضاً أمام الخطط والبرامج

البركاني يدعو إلى عدم الانجرار في مظاهرات مع القضاء الأعلى

الحكومة تؤجل و « النواب » يمدد اسبوعاً لاستجواب وزير العدل

فيما أكد مجلس القضاء الأعلى استقلال السلطة القضائية وسلامة الإجراءات المتخذة بقضية مقتل مدير مديرية خدير بما فيها احتجاز النائب البرلماني احمد عباس البرطي.. أقر مجلس النواب تعديد جلساته إلى الأسبوع القادم لاستكمال إجراءات استجواب وزير العدل عقب تلقي المجلس رسالة من رئيس الحكومة تؤكد حقها في الموافقة على طلب الاستجواب إذا كان بصفة الاستعجال حسبما تنص المادة (١٥٤) من اللائحة الداخلية للبرلمان.

وإذ عبر رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام الشيخ سلطان البركاني -في جلسة البرلمان أمس الأحد- عن أسفه لتعقيد السلطة القضائية الأمر مع البرلمان في بيانها الأخير ونسف مجلس القضاء الأعلى لمبادئ دستورية من بينها حق مجلس النواب التأكد من سلامة الإجراءات المتخذة حيال أي من أعضائه دون اللجوء للقضاء إلا أنه -أيضاً- دعا البرلمان ألا ينجر لمظاهرات اعلامية

الهيئة الشورية للمؤتمر تستعرض نتائج الحوار مع أحزاب المعارضة

«الميثاق»-خاص:

عقدت الهيئة الشورية للمؤتمر الشعبي العام اجتماعاً لها يوم السبت الماضي برئاسة الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى.. بحضور الدكتور عبدالكريم الزبيري - النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام.

وقد استعرض الدكتور الزبيري بالتفصيل خطوات ومراحل الحوار السياسي بين المؤتمر وأحزاب اللقاء المشترك ونتائج المرحلة المتعاقبة.. وصولاً إلى الاتفاق الأخير بالتوافق على التعديد لمجلس النواب الحالي لمدة عامين

وجه الحكومة بكفالة ألف يتيم وتبرع بعشرة ملايين ريال

نائب الرئيس يعلن إنشاء ١١ مركزاً جديداً للأيتام

أعلن الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية -النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام- عن إنشاء ١١ مركزاً جديداً للأيتام في عدد من المحافظات في إطار تنفيذ توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الرامية إلى التوسع في إقامة وإنشاء مثل هذه المراكز لاستيعاب أكبر عدد من الأيتام.

وافتح الأخ النائب مركز رئيس الجمهورية لرعاية وتأهيل الأيتام نيابة عن رئيس الجمهورية الراعي الأول للأيتام يوم الأربعاء، وذلك في الاحتفال الذي أقيم بالمركز بمناسبة تشييد مشروع أمانة الخيتيم في اليوم العربي لليتيم.

رؤية

على الحكومة أن تركز جهودها في تسريع وتيرة التنمية والحرص على تنفيذ الخطط والبرامج في مواجعتها..

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب

رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام

يفصل بين رئاستي « القضاء الأعلى » و « المحكمة العليا » مشروع قانون يلغي وزارة العدل

فإن المشروع المقدم والذي حصلت «الميثاق» على نسخة منه يستحدث منصب نائب رئيس المجلس بقولي معاونته والأشراف للقضاء والمكتب التنفيذي والمجلس. ويمنح المجلس إمام السلطين التشريعية والتنفيذية.

كما استحدث مشروع القانون منصب أمين عام للمجلس وإناطة به صلاحيات الأشراف الإداري على المحاكم والقيام بمهام الأشراف والرقابة على أعمال التوثيق والتخطيط للشرائع.

وتم فصل رئاسة المحكمة العليا نظراً لما قد يسببه الجمع بين الوظائف من ازدواج وتعازل باعتبار رئاسة مجلس القضاء الأعلى وظيفة إدارية، بينما رئاسة المحكمة العليا وظيفة قضائية.

فيما البرلمان ينتظر ٢٦ أبريل أبو حليقة: اللجنة تناقش خيارات تعديل المادة «٦٥»

نجيب شجاع الدين

أوضح مدير لجنة البرلمان المشكلة لدراسة تعديل المادة «٦٥» على أبو حليقة أن أعضاء مجلس النواب - على أبو حليقة أن اللجنة ستجتمع خلال الأيام القادمة لاستكمال مناقشة تقرير الذي ستقدمه للبرلمان حول تعديل فترته لعامين.. وقال أبو حليقة لـ «الميثاق» إن اللجنة كانت قد وضعت أجندة خاصة لتعديل المادة الدستورية لكنها قد تتجاوز هذا التصور مشيراً إلى أن اللجنة المقترحة ستتركز على استكمال الإجراءات القانونية لتعديل المادة «٦٥» وستناقش خيارات إخراجها للتعديل ولإعداد مادة مستقلة.. لا تخرج على ما أقره المجلس من حيث المبدأ.. وقال علي أبو حليقة: بعد تقديم التقرير للمجلس

بن دغريشد على أن تكون الدورة الثانية بحجم التحولات الوطنية التي قادها المؤتمر

وفي سياق متصل تم استعراض الخطة وبرنامجهما الزمني وكذلك لتفعيل المدة عما تم إنجازه خلال المرحلة الماضية.

وأكد الأمين العام المساعد كل الساعات على ضرورة تلبية الخطة كل التحولات الوطنية الكبرى التي يشهدها الوطن في ظل قيادة المؤتمر برعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام، وضرورة مناقشة محاور خطة عمل الجنتين..

تواصل الجناح

التحضيرية للدورة

الثانية للمؤتمر العام

السابع للمؤتمر الشعبي العام

اجتماعاتها المكثفة

لإنجاز المهام الموكلة

لها من قبل قيادة

المؤتمر.

وبهذا الخصوص

ترأس الدكتور احمد

عبيد بن دغر الأمين

العام المساعد لقطاع

الفكر والثقافة والإعلام

بمعي السبت

والأحد الماضيين اجتماعين

للجنة الاعلامية ولجنة الصياغة.

حيث تم مناقشة محاور خطة عمل الجنتين..

كلمة الميثاق

كبر اليمن.. وبقي هؤلاء صفاراً

في العام ٢٠٠٩م، تقتطف ان البعض لإيزال بعاني أزمة انتشاء على يوم اليمن.. ويوم الناس هذا.. وكأنه لم يجر سرديات الزمن الغابر.. بعين متعلقة بأوهام أسس بعيدة فات ومات.. ويصعب عليه الاعتراف بأن الميثاق ليس هو الأس الذي دفعه المنصور تحت القدرم في الطريق إلى مستقبل التفتح من الثاني والعشرين من مايو العظيم ١٩٩٠م.

غير أن أزمة الانتشاء إلى الزمان ليست وحدها من تحجب ضوء النهار وواقع اليمن الجديد عن هؤلاء.. ثمة -أيضاً- «أزمة قهوة» أو أزمة انتشاء مكاني تلازم الحزبين من نعمة الانتشاء لهذه الأرض.. ولهذا الوطن الذي كبر بوحدته وشعبه وهمته، وحمل معه أهداف الثورة اليمنية الخالد.. أمانة ومشروع بقاء وازدهار.

كبر اليمن.. وهو كبير أبدأ.. وبقي البعض «صفراً» في كل شيء في التفكير والفهم والطموح.. وهذا فرح هؤلاء مشاريح أصغر من صغيرة وحسبوا أنفسهم داخلها معتقدين أن التاريخ يسير إلى الخلف.. أو أن الحظ سيحالف الصالحين باستعادة مجد قروي ضائع وتراث سلطانات تبحرت تحت لغطات أنفاس الثوار وذوت إلى غير رجعة، تزهق خيبات الدهر وخيبات الأحرار الذين كانوا كباراً بحجم شعبيهم وبلدهم.. ويحجم التاريخ الذي ينتمي إلى اليمن بقدر انتشاءنا إليه.

لقد كشفت أفتعة كثيرة.. وسلطت دعوات صغيرة.. وبات واضحاً أن أصحاب العقلية القوية لا يمتنعون أن يرتقوا إلى مستوى الدولة والوطن والأمة التي نحن عليها.

وبالمثل فإن المؤمنين بالوطن الواحد العزيز.. والأمة الكبيرة.. والدولة الجامعة والشعب اليمني العظيم لا يمتنعون التنازل عن إيمانهم ومجدهم.. أو أن تؤثر فيهم مرطقات المزدوجين بالقانونية.. المسكونين بالزعمات الانهزامية.. المناطقية.. السجوية التي تمارس رذيلة البرد وتعتمد أكثر من أمر.. وموجه.. ودافع.. في سوق الإتهام وحضيض الإسفاف والإسراف.

لم يعد في مقدور أحد الزمارة على وحدة الناس ونوبات الوطن ومكتسبات الدولة والشعب.. باسم دعوات جوفاء تتاجر بالقضايا الحقوقية.. كما تتاجر بمعاونة الناس وتمتطي أحلامهم للوصول إلى الغايات البعيدة والمفحوشة تماماً.. والتي تستجر معها طرائف «الأيام» و«حطام الأوهام المتسكرة» عند غيبة السابع من يوليو ١٩٩٩م، حيث الوجدت لم تكن يوماً ملك أحد.. ولا ميراث دعي أو رقماً في رصيد مقام وجيب مغامر.

إن ما لا يفهمه عديمو النظر وقليلو العقل.. هو أن هذا الشعب لم يكن يوماً إلا سيداً.. وغير تاريخه الطويل خاصص.. وقصص جميع الذين راهنوا على مصارته وسرعة إرادته وإبتراز صوته وطبيعته.. فعل ذلك مراراً قذف بالاستعمرين خارج أسواره وحدوده ومياهه.. وشطب السلطانات المزروعة في جسد الوطن بامر المستعمر الغربي.. والتي مرقت الواحد وأحالت البلاد إلى مجموعة نكباتين وسلطين وعلاء.

والنقص على الإصاصة الكهنوتية.. وإقام حكمه الجبوري.. حكم الشعب.. لا السالة أو الأسرة والإمارة.. وقرق أحلام المتريصين بوحدة الثاني والعشرين من مايو العظيم.. وكعهد التاريخ والتجارب به.. فإن هذا الشعب لن يدع لأحد أن يتعدى أو يسترسل في غيبة وإرغام الوصاية عليه أو مصارته جزء منه وكأنه ملك أبيه أو ميراث أسلافه..

ولم يعد ثوب.. يتلصص ثياب «الأيام» بما فيه من مخاض الظروف والأحوال الاستثنائية أنها تفقح كل صاحب بصيرة.. وتعري معادن الرجال.. وتسمي الأضياع بأسمائها.. وسماهي إلا بضاعة كراهية وانتهازية وارتعاش.. للأذنون بجحور المناطقية والفروية والجبوية المريضة.. انخرالون.. لديهم أزمة انتشاء.. وأزمة هوية.. ومن يخلع عنه هوية الأمة الواحدة فإنما ينسجل عن جسد الجماعة.. ويد الله مع الجماعة ومن شذ شذ في النار

جعار: القبض على خمسين مطلوباً والجملة الأمنية تلاحق البقية

ابن جعار-الميثاق:

بدأت الحملة الأمنية يوم الأحد ٢٩ مارس الماضي بهدف ملاحقة وضبط العناصر المخلة بالامن والاستقرار في مدينة جعار ومديرية خنفر م/م والتي ارتكبت جرائم قتل وتقطيع وأعمال سلب ونهب وترويع المواطنين والأعداء على المقرات الحكومية والقطاع الأمنية والممتلكات العامة والخاصة. وأكد وزير الدفاع والأمن الإجراءات وسوف تتواصل حتى يتم إلقاء القبض على جميع

مشائخ خولان لـ الميثاق: «المهادنة» حولت جرائم الاختطاف إلى «مهنة»

الامن والسكنة والسلام الاجتماعي.

وقال الشيخ ناصر احمد عباد أن عدم استخدام القوة ضد المجرمين والخاطفين فتح شهية الخارجين عن الدستور والقانون لتنفيذ المزيد من الاختطافات وحولتها إلى وسيلة سهلة لكسب والضبط على الحكومة.

وتشهد المشائخ والأعيان على إعادة النظر في الإجراءات الحالية من قبل الدولة لفرض سلطة القانون وتعزير جوارب التنمية وإيجاد البنى التحتية الأساسية التي تلبي حاجيات المواطنين.

وضرورة أن تكون الحكومة رؤية واضحة تحد من تشام جبرائلم الاختطافات.

تفاصيل صه

مصدر مسئول يحمل عصابات الحوثي مسئولية قرع طبول الحرب

حُصل مصدر مسئول في السلطة المحلية بمحافظة صعدة عصابات المرتزقة ومثيري الفتنة التي يقودها المدعو عبدالملك الحوثي كامل المسؤولية عما يرتكبونه من أعمال تخريبية مخلة بالامن والاستقرار وممارسات خارجة عن القانون وما الحثوه من اضرار جسيمة في الأرواح والممتلكات. وقال انه لن ينهضهم كونهم أو الرهان على أي جهات داخلية وخارجية.

وتكذب المصدر المزاعم التي تضمنتها بيان صادر عن المدعو عبدالملك الحوثي حول الجرائم والاعتداءات التي قامت بها عصابته التخريبية ضد المواطنين والممتلكات العامة والخاصة في مديرية عمر والمناطق في محافظة صعدة.

وقال ابن البيان انطوى وكالعادة على غايلطات وكاذبات لتضليل الرأي العام.. وأن هذه العصابات الخارجة عن القانون بدأت على الكذب وتزييف الحقائق وظلت ترفض السلام لأنها لا تعيش إلا في أجواء الحرب وسفك الدماء وإثارة الفتن.. وأخيراً ما حدث خلال يومي الخميس والجمعة الماضيين من اعتداءات مستمرة في مديرية عمر من قبل تلك العصابات التي ظلت تفرع بطول الحرب لشعورها بأن

الحكومة تعترم التخلص من ٦٠ ألف حالة ازدواج وظيفي

مسؤول أمين الواتلي

حتى اعرف القبيلة ومبادئها - غير المكتوبة - تحرم الاختطاف الضيف أو التعرض للأجنبي الزائر بالأيدي أو الترويع والإجفال.

في مجتمعاتهم المحلية المبادرة إلى إدانة الجرائم والتجاوزات المشينة التي تقترف في هذا الباب.

وبعد ذلك عليهم استنفاذ القبيلة وأعرافها وأخلاقها من شر وعار.. بجرمها عليها نفر من الخارجين على العرف والقانون وميثاق الجماعة وصالح المجتمع.

ليست الجريمة نوعاً من البطولة أو الشجاعة الذي يمكن المخارطة به بل جريمة تستوجب الإدانة وتستنبت العقوبة.. ومن المقرر في مثل هذه الأحوال والمواقف أن الدولة مسؤولة

الميثاق-خاص:

كشفت مصادر مطلعة لـ الميثاق، عن توجه حكومي للتخلص من ٦٠ ألف حالة ازدواج وظيفي وكذلك حالة أكثر من ٢٨ ألف موظف ممن بلغوا أحد الأجلين إلى التقاعد، إضافة إلى حالة ١٥ ألفاً من العمالة الفانضة إلى صندوق الخدمة المدنية وذلك خلال العام الجاري والعام المقبل. وتكررت المصادر أن الإصلاح الإداري وتحديث الخدمة المدنية يشكل إحدى أولويات الأجنحة الوطنية لاصلاحات المرحلة الثانية ٢٠٠٩-٢٠١٠م، حيث ستعمل الحكومة على استكمال تطبيق نظام البصمة والصورة البيولوجية في القطاعات المدنية